مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة – الجلسة الـ 45
البند 3: حوار تفاعلي مع المقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة

مداخلة شفهية مشتركة[1]

18 سبتمبر 2020

ألقاها: باولا ضاهر

شكرًا سيدتي الرئيسة،

في 4 أغسطس تعرضت مدينتنا بيروت للتدمير نتيجة انفجار 2700 طنًا من نترات الأمونيوم؛ مما أسفر عن مقتل ما يزيد عن 200 شخصًا وإصابة أكثر من 6000 آخرين. أدى الانفجار أيضًا إلى تدمير المرفأ، الذي يُعد شريان الحياة لبيروت، بالإضافة إلى الأحياء المحيطة به. كان هذا الانفجار بلا مغزى ويمكن تجنبه بشكل كامل.

إن المأساة التي نشهدها اليوم هي نتاج عقود من السياسات الحكومية والفساد والجشع واللامبالاة بالحياة الإنسانية. لقد عبرت الإجراءات الخاصة عن قلقها حيال "مستوى عدم المسئولية والإفلات من العقاب في وجه هذا القدر الهائل من الخسائر البشريّة والدمار البيئي" معتبرة إياه "غير مسبوق".

حين وقع الانفجار، كان لبنان بالفعل يصارع أزمة سياسية وجائحة كوفيد-19 بالإضافة إلى اقتصاد على حافة الانهيار، والآن آثار الانفجار ستغدو طويلة الأمد ومدمّرة؛ 300 ألف شخصًا أصبحوا بلا مأوى، في ظل غياب سياسة عامة لتخفيف معاناتهم أو منح الضحايا والناجين أي نوع من التعويضات.

في سياق جائحة عالمية، تعرضت الأنظمة الصحية في لبنان جزئيًا للتدمير، فضلاً عن كونها "مرهقة" بشكل كامل. لقد تدمرّت بعض مستشفيات بيروت الكبرى جراء الانفجار، فيما تعمل المستشفيات الأخرى بما يفوق قدرتها الاستيعابية. الأمر الذي له عواقب وخيمة على الصحة الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات في لبنان، بما في ذلك صحة الأمهات والخدمات والمعلومات المتعلقة بالتخطيط الأسري ووسائل منع الحمل. ومن المرجح أن تتعرض الحقوق الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات للإهمال. كما ستؤدي الأزمة الاقتصادية المتفاقمة نتيجة الانفجار إلى تزايد الحواجز أمام توافر المعلومات ذات الصلة بخدمات وسلع

[1] مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، مركز الحقوق الإنجابية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، مبادرة الحقوق الجنسية، و 11-11-11

الصحة الجنسية والإنجابية. علاوة على ذلك، فإن الأشخاص الذين يواجهون تمييزًا متعدد الجوانب بشكل غير متناسب تأثروا بتلك الأزمات المتفاقمة، بما في ذلك العمالة المنزلية من المهاجرين واللاجئين.

تمثلت استجابة الحكومة اللبنانية للأزمة في إضفاء مزيد من الحماية على النخبة السياسية الحاكمة التي تحظى بإفلات من العقاب منذ أمد طويل. ولم يقتصر الأمر على عدم تحمّل الدولة مسئولية الانفجار، بل واصلت انتهاك حقوق الأشخاص القاطنين في لبنان، بما في ذلك الحق في الصحة والعيش في مأمن من التعرض للتعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، والحق في السكن والحق في المساواة وعدم التمييز. علاوة على ذلك، استخدمت قوات الأمن اللبنانية القوة المفرطة ضد المحتجين والمدافعين عن حقوق الإنسان المطالبين بالعدالة.

لقد دعا المقرر الخاص في تقريره الدول إلى "الاعتراف بالتزامها بمنع التعرض للمواد الخطرة [...] وذلك كجزء من التزامها بحماية حقوق الإنسان، واعتماد نهج يستند إلى الحقوق، ويركز على تخفيف التعدي على حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة والصحة والسلامة الجسدية، من بين حقوق أخرى".

لقد أخفقت الحكومة اللبنانية في ضمان أن تلك الكمية الهائلة من نترات الأمونيوم، التي تُركت في مرفأ بيروت لـ 6 سنوات، قد تم تخزينها بشكل آمن أو التخلص منها وتحمّل المسئولية عن تلك المأساة.

توجد أسطورة حول الشعب اللبناني تقول: إننا صامدون وأن مدينتنا بيروت مثل العنقاء، تنهض دائمًا من تحت الرماد.

سيدتي الرئيسة، إن الشعب اللبناني مُتعب بشكل يفوق التصور، والرماد هذه المرة شديد الكثافة مقارنة بقدرتنا على النهوض من تحته. إننا نريد العدالة والمحاسبة والاحترام الكامل وإعمال حقوق الإنسان الخاصة بنا.

وفي هذا الصدد تعبر منظماتنا عن أسفها بسبب عدم استجابة مجلس حقوق الإنسان لنداء الإجراءات الخاصة خلال هذه الجلسة، ونكرر المطالبة بتشكيل آلية تحقيق مستقلة لمعالجة الوضع الحقوقي المتدهور في لبنان وضمان المحاسبة من أجل شعب لبنان.

شكرًا جزيلاً،